# من جرائم الحرب إلى جريمة الإبادة الجماعية: قراءة أكاديمية في الوضع القانوني لغزة

***From War Crimes to the Crime of Genocide: An Academic Reading of the Legal Status of Gaza***

**عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني**

***2025***

**الملخص**

تناول هذا المقال الأكاديمي التوصيف القانوني والتحليلي للانتهاكات العسكرية غير المسبوقة في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 حتى نهاية يوليو 2025. تتبع المقال ثلاثة مراحل مترابطة تبدأ بتوثيق جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني (مثل القتل المتعمد للمدنيين، والهجمات العشوائية، ومنع المساعدات)، وصولاً إلى تبين مدى ارتقاء هذه الأفعال إلى جريمة الإبادة الجماعية. وخلص التحليل المتعمق لأركان الجريمة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948، بالاستناد إلى الإطار النظري (الجهني، 2023)، إلى تحقق الركن المادي في ثلاث صور (القتل المنهجي، إلحاق الأذى الجسدي والنفسي، وفرض ظروف معيشية مدمرة)، بالإضافة إلى تحقق الركن المعنوي (القصد الجنائي الخاص) عبر التصريحات الموثقة للمسؤولين الإسرائيليين؛ مما يجعل تصنيف الأفعال كإبادة جماعية أمراً قابلاً للدفاع عنه قانونياً أمام المحاكم الدولية.

**الكلمات المفتاحية**

جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، غزة، القانون الدولي الإنساني، اتفاقيات جنيف، اتفاقية الأمم المتحدة 1948، المحكمة الجنائية الدولية، انتهاكات حقوق الإنسان، استهداف المدنيين، حماية المدنيين، فلسطين، المسؤولية القانونية، العدالة الدولية، النزاع المسلح، الانتهاكات الجسيمة.

***Abstract:***

*This academic article examines the legal and analytical characterization of the unprecedented military violations in the Gaza Strip from October 2023 through the end of July 2025. The study follows three interconnected phases: beginning with the documentation of war crimes and grave breaches of international humanitarian law (such as the deliberate killing of civilians, indiscriminate attacks, and the denial of humanitarian aid), and progressing to assess whether these acts amount to the crime of genocide. Based on the theoretical framework of (Al-Johani, 2023) and in light of the 1948 UN Genocide Convention, the in-depth legal analysis concludes that the actus reus (material element) is established through three distinct forms (systematic killing, inflicting severe physical and mental harm, and imposing destructive living conditions). Furthermore, the mens rea (specific intent) is evidenced by documented statements from Israeli officials exhibiting explicit destructive intent against Palestinians as a national group. Consequently, the study finds that classifying these acts as a crime of genocide is legally defensible before international courts.*

***Keywords:***

*War crimes, Genocide, Gaza, International humanitarian law, Geneva Conventions, United Nations Convention 1948, International Criminal Court, Human rights violations, Targeting civilians, Civilian protection, Palestine, Legal responsibility, International justice, Armed conflict, Grave breaches.*

## المقدمة

تشهد غزة منذ أكتوبر 2023 تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق، أفرز موجة من الانتهاكات التي هزّت الضمير الإنساني وأعادت طرح أسئلة جوهرية حول حدود القانون الدولي الإنساني، وأدواته في حماية المدنيين، وآليات المساءلة الدولية.

انطلاقًا من هذا الواقع، تتناول هذه الدراسة الأكاديمية ثلاث مراحل مترابطة من التحليل: بدءًا من توصيف الانتهاكات بوصفها جرائم حرب، مرورًا ببحث إمكانية تصنيفها كـ جريمة إبادة جماعية، وصولًا إلى تحليل قانوني دقيق لأركان هذه الجريمة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948.

### غزة تحت الحصار – جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني

تمثل التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، وهيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) ، والعفو الدولية، توثيقًا لجرائم متكررة في غزة، تشمل:

القتل المتعمد للمدنيين، بما فيهم النساء والأطفال.

الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على البنية التحتية المدنية.

منع وصول المساعدات الإنسانية.

هذه الأفعال تشكل خرقًا صارخًا لاتفاقيات جنيف الأربع، وتضع المسؤولين عنها أمام المساءلة الجنائية الدولية.

يمثل هذا التوصيف نقطة الانطلاق لفهم السياق الأوسع للأحداث، وهو الأساس الذي يُبنى عليه أي نقاش لاحق حول طبيعة الجرائم المرتكبة.

**من جرائم الحرب إلى جريمة الإبادة الجماعية – قراءة قانونية وتحليلية**

:في ضوء تصاعد حجم الانتهاكات ونمطها الممنهج، برز السؤال القانوني الأهم
هل ما يحدث في غزة يرقى إلى جريمة إبادة جماعية؟

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948، تتطلب جريمة الإبادة الجماعية تحقق أركان محددة، :من بينها

**قتل أعضاء من جماعة قومية أو دينية**

**إلحاق أذى جسدي أو عقلي جسيم**

**إخضاع الجماعة لظروف معيشية تؤدي إلى تدميرها جزئيًا أو كليًا**

التقارير الحقوقية الموثوقة تشير إلى أن هذه الأركان قد تكون متحققة جزئيًا في الحالة .الفلسطينية، ما يجعل المسألة جديرة ببحث قانوني أعمق

**التحليل المتعمق لأركان جريمة الإبادة الجماعية**

بالانتقال إلى التحليل القانوني المتخصص، يتضح أن الأفعال الموثقة في غزة منذ أواخر 2023 حتى نهاية يوليو 2025 تشمل:

**الركن المادي**

قتل منهجي للمدنيين، مع ارتفاع نسبة النساء والأطفال بين الضحايا

أذى جسدي ونفسي مستمر، بما في ذلك إصابات دائمة وصدمات نفسية

فرض ظروف معيشية مدمرة، عبر الحصار واستهداف البنية التحتية الحيوية

تتحقق في الواقع الفلسطيني ثلاث من الصور الخمس للركن المادي المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية، وهي: القتل المنهجي، إلحاق الأذى الجسدي والنفسي الجسيم، وفرض ظروف معيشية مدمرة (الجهني، 2023، الفصل الأول، المبحث الثاني).

**الركن المعنوي - القصد الجنائي الخاص**

تصريحات موثقة لمسؤولين إسرائيليين تتضمن نوايا تدميرية صريحة تجاه الفلسطينيين كجماعة قومية.

هذا التحليل يخلص إلى أن الأدلة باتت، بحلول 2025، أكثر وضوحًا وقابلية للتأطير القانوني ضمن تعريف الإبادة الجماعية، ما يعزز الدعوات للمساءلة أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

**النتائج**

ثبوت جرائم الحرب: تشكل الأفعال الموثقة في غزة (القتل المتعمد، الهجمات العشوائية على البنية التحتية، ومنع المساعدات) خرقاً صارخاً لاتفاقيات جنيف الأربع تقع تحت طائلة المساءلة الجنائية الدولية.

تحقق الركن المادي للإبادة الجماعية: ثبت واقعياً تحقق ثلاث صور من أصل خمس للركن المادي المنصوص عليه في المادة الثانية من اتفاقية 1948، وهي: القتل المنهجي، إلحاق الأذى الجسدي والنفسي الجسيم، وفرض ظروف معيشية تؤدي للتدمير الكلي أو الجزئي عبر الحصار.

تحقق الركن المعنوي: توافر القصد الجنائي الخاص من خلال تصريحات موثقة لمسؤولين إسرائيليين تحمل نوايا تدميرية صريحة تجاه الفلسطينيين كجماعة قومية.

قوة الحجة القانونية: بحلول عام 2025، أصبحت الأدلة أكثر وضوحاً وقابلية للتأطير القانوني، مما يجعل تكييف الجريمة كإبادة جماعية أمراً قابلاً للدفاع عنه قانونياً أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية

## التوصيات

تفعيل المساءلة الدولية: تعزيز الدعوات والملاحقات القضائية الساعية للمساءلة الجنائية أمام المحاكم الدولية (محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية) بالاستناد إلى الأدلة الموثقة حتى عام 2025.

التمسك بإنفاذ القانون الدولي: وجوب تحرك المجتمع الدولي لحماية النظام الدولي القائم على القواعد، ومنع تكرار هذه الجرائم عبر أدوات ملموسة لحماية المدنيين.

استمرارية التوثيق القانوني: استكمال توثيق الانتهاكات الممنهجة وبناء ملفات قانونية متكاملة بناءً على الأطر النظرية المعتمدة لضمان عدم الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة.

## الخاتمة

يُظهر التسلسل التحليلي من جرائم الحرب إلى الإبادة الجماعية أن ما يحدث في غزة ليس مجرد تجاوزات فردية أو عشوائية، بل نمط متكامل من الانتهاكات التي قد تتدرج تحت أخطر الجرائم في القانون الدولي. إن توثيق هذه الجرائم وتحليلها قانونيًا يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة، ليس فقط للفلسطينيين، بل من أجل حماية النظام الدولي القائم على القواعد، ومنع تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل. وبناءً على الإطار النظري المتكامل لجريمة الإبادة الجماعية (الجهني، 2023)، فإن الأدلة المتوفرة حتى نهاية يوليو 2025 تجعل تصنيف الأفعال المرتكبة في غزة كجريمة إبادة جماعية أمرًا قابلاً للدفاع عنه قانونيًا أمام المحاكم الدولية.

**المراجع**


*.الأمم المتحدة (1948). اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها*
*(رابط الاتفاقية الرسمية (بالإنجليزية*

*الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].*
*https://search.mandumah.com/Record/1432810*
*.هيومن رايتس ووتش (2023-2025). تقارير عن الانتهاكات في غزة*
*https://www.hrw.org/middle-east/north-africa/israel/palestine*

*.منظمة العفو الدولية (2023-2025). تقارير عن الحصار والهجمات على غزة*
*https://www.amnesty.org/en/*

*.تقارير عن النزاع في غزة .(2023-2025) (OHCHR) مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*
*https://www.ohchr.org/en/ohchr_homepage*

*.متابعة القضايا المتعلقة بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي .(2023-2025) (ICC) المحكمة الجنائية الدولية*
*https://www.icc-cpi.int/palestine*